A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/S-19/AC.1/L.1/Add.21
26 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة
اللجنة الجامعة المخصصة
البند ٨ من جدول الأعمال

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ
جدول أعمال القرن ٢١

مشروع تقرير اللجنة الجامعة المخصصة

المقرر: السيد تشيسلاو فييكوفسكي (بولندا)

إضافة

جيم - التنفيذ في المجالات التي تتطلب إجراءات عاجلة

٢- القطاعات والقضايا

١ - نظرت اللجنة الجامعة المخصصة في الفقرات ٤٣ إلى ٥٤ من النتيجة المقترحة للدورة الاستثنائية (A/S-19/14-E/1997/60، الفصل الأول - باء) في جلستها ـــــ، المعقودة في ـــــ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢ - وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على التعديلات التالية وأوصت بأن تعتمد الجمعية العامة هذه الفقرات بصيغتها المعدلة:

(أ) في العنوان "النفايات المشعة" فوق الفقرة ٤٩، حذفت النجمة والحاشية المرافقة لها؛

(ب) ونقحت الفقرة ٤٩ ليصبح نصها كالآتي:

260697 260697 97-17488

"٤٩ - يمكن أن تكون للنفايات المشعة آثار جسيمة جدا على البيئة وعلى صحة الإنسان على مدى فترات طويلة من الزمن. ولذلك من الأساسي أن تدار هذه النفايات المشعة بطريقة مأمونة ومسؤولة. ويجب أن يسترشد في عمليات تخزين ونقل النفايات المشعة وتحريكها عبر الحدود والتخلص منها بجميع المبادئ الواردة في إعلان ريو وبجدول أعمال القرن ٢١. وتقع على الدول المنتجة للنفايات المشعة مسؤولية كفالة تخزينها والتخلص منها بشكل مأمون. وينبغي، بشكل عام، أن يتم التخلص من النفايات المشعة في إقليم الدولة التي تنتج فيها بالقدر الذي يتفق وسلامة إدارة تلك المواد. وتقع على عاتق كل بلد مسؤولية كفالة أن تدار النفايات التي تقع ضمن ولايته بطريقة مناسبة وفقا للمبادئ المقبولة دوليا، مع مراعاة أية آثار قد تنشأ عنها عبر الحدود مراعاة كاملة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جميع الجهود لمنع تصدير النفايات المشعة إلى البلدان التي لا توجد فيها مرافق مناسبة لمعالجة النفايات وتخزينها. ويعترف المجتمع الدولي أيضا باحتمال أن تكون الترتيبات الإقليمية أو المرافق المشتركة الاستخدام مناسبة للتخلص من تلك النفايات في بعض الحالات. وينبغي أن تجرى إدارة (٢٣) النفايات المشعة بأسلوب يتفق مع القانون الدولي، بما في ذلك أحكام الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة والمعايير المقبولة دوليا. ومن المهم تكثيف تدابير السلامة فيما يتعلق بالنفايات المشعة. ويتعين على الدول، بالتعاون حسب الاقتضاء، مع المنظمات الدولية ذات الصلة، ألا تشجع أو تسمح بتخزين النفايات المشعة العالية أو المتوسطة أو المنخفضة المستوى أو التخلص منها بالقرب من البيئة البحرية، إلا إذا قررت الدول أن الأدلة العلمية المتفقة مع الأسس التوجيهية والمبادئ المطبقة والمقبولة دوليا، تظهر أن عملية التخزين أو التخلص هذه لا تشكل خطرا غير مقبول على الناس والبيئة البحرية، أو لا تتدخل في الاستخدامات المشروعة الأخرى للبحار. وفي معرض النظر في تلك الأدلة، ينبغي تطبيق مبدأ النهج التحوطي تطبيقا ملائما. وثمة حاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي مزيدا من الإجراءات للتصدي لضرورة زيادة الوعي بأهمية وجود إدارة مأمونة للنفايات المشعة، وكفالة منع وقوع أحداث وحوادث تشمل انطلاقا جامحا لهذه النفايات"؛

(ج) وفي الفقرة ٥٠، حذفت النجمة والحاشية المرافقة لها؛ وفي الجملة الرابعة تمت الاستعاضة عن عبارة "على أن من الأفضل التخلص من النفايات المشعة" بعبارة "على أنه ينبغي التخلص من النفايات المشعة"؛

(د) ونقحت الفقرة ٥١ ليصبح نصها كالآتي:

"٥١ - وهناك حاجة إلى زيادة التعاون العالمي والإقليمي، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات ونقل التكنولوجيات المناسبة، من أجل تحسين إدارة النفايات المشعة. وهناك حاجة إلى تقديم الدعم لتنظيف المواقع الملوثة بسبب جميع أنواع الأنشطة النووية، وإلى إجراء دراسات صحية في المناطق المحيطة بهذه المواقع، حسب الاقتضاء، من أجل تحديد الأماكن التي قد تحتاج إلى علاج صحي والتي يجب تقديمه اليها. وينبغي تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية مع التسليم، على وجه الخصوص، بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لتمكينها من وضع أو

تحسين الإجراءات اللازمة لإدارة النفايات المشعة والتخلص منها على نحو مأمون وهي النفايات الناشئة عن استخدام الذرات المشعة في الطب والبحوث والصناعة"؛

(هـ) لا ينطبق على النص العربي.

(و) ونقحت الفقرة ٥٣ ليصبح نصها كالآتي:

"ولا يزال من الضروري مواصلة الجهود للقضاء على الفقر بوسائل منها بناء القدرات لتعزيز نظم الأغذية المحلية، وتحسين الأمن الغذائي وتوفير التغذية الكافية لما يربو على ٨٠٠ مليون من السكان الذين يعانون من نقص التغذية في العالم، والموجودين بصورة رئيسية في البلدان النامية. ويتعين على الحكومات أن تضع سياسات تستهدف تعزيز الزراعة المستدامة فضلا عن الإنتاجية والكسب. ويلزم وضع سياسات ريفية شاملة لتحسين سبل الحصول على الأراضي، ومكافحة الفقر، وخلق فرص العمل، وتقليل الهجرة الريفية. ووفقا للالتزامات المتفق عليها في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وخطة عمل مؤتمر الأغذية العالمي، اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للأغذية (روما، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)[٢٥]، ينبغي أن يعطى الأمن الغذائي المستدام بين فقراء المناطق الحضرية والريفية الأولوية في السياسات، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي تقديم المساعدة للبلدان النامية تحقيقا لذلك. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي أن تعطي الحكومات أولوية عليا لتنفيذ التزامات إعلان وخطة عمل روما، وخاصة الدعوة إلى تحديد هدف أدنى وهو تقليل عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. وتستحث الحكومات والمنظمات الدولية على تنفيذ خطة العمل العالمية لحفظ الموارد الجينية النباتية واستخدامها المستدام لأغراض الأغذية والزراعة على نحو ما اعتمده المؤتمر التقني الدولي المعني بالموارد الجينية النباتية (ليبزغ، ألمانيا، ١٧-٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦). ويتعين في الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة، في عام ١٩٩٨، النظر في قضايا الزراعة المستدامة واستخدام الأرض بالنسبة الى المياه العذبة. والتحدي الذي تواجهه البحوث الزراعية هو زيادة المحاصيل في جميع الأراضي الزراعية مع حماية قاعدة الموارد الطبيعية وحفظها. ويجب على المجتمع الدولي والحكومات أن تواصل أو أن تزيد استثماراتها في البحوث الزراعية لأن تطوير أنماط جديدة من البحوث ثم استخدام نتائجها في الأرض بطريقة مستدامة قد يستغرق سنوات أو عقودا من الزمن. وسوف تحتاج البلدان النامية، ولا سيما البلدان الكثيفة السكان، إلى التعاون الدولي للحصول على نتائج تلك البحوث وعلى التكنولوجيا التي تهدف إلى تحسين الانتاجية الزراعية في مساحات محدودة. وبصفة أعم، تستمر الحاجة إلى التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في جوانب أخرى كثيرة من الاحتياجات الأساسية للزراعة. وثمة حاجة إلى تقديم الدعم لمواصلة عملية الاصلاح وفقا لاتفاق جولة اوروغواي، ولا سيما المادة ٢٠ من الاتفاق المتعلق بالزراعة، والتنفيذ التام لقرار منظمة التجارة العالمية بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

- - - - -